الجمعية البحرينية للشفافية
Bahrain Transparency Society

كلمة الجمعية في المؤتمر الصحفي بمناسبة إطلاق مؤشر مدركات الفساد 2020

الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية

الإخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

شكراً على مشاركتكم الجمعية مؤتمرها الصحفي صباح هذا اليوم 28 يناير بمناسبة إطلاق مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، سنويا منذ العام 1995، ومنذ إطلاقه، أصبح هذا المؤشر، أحد أهم المؤشرات عالمياً لقياس البيئة المساعدة على تفشي الفساد، ويعتمد هذا المؤشر لدى العديد من المؤسسات الدولية والأكاديمية كما تهتم الدول بهذا المؤشر والعمل على تحسين موقعها عليه بشكل سنوي لما له من انعكاس ايجابي على فرص استقطاب الإستثمارات الأجنبية والبيئة الاقتصادية المشجعة على الاستثمار. ويختص هذا المؤشر بقياس الفساد في القطاع العام. لقد أطلقت منظمة الشفافية الدولية هذا المؤشر الساعة السادسة صباحا بتوقيت برلين من صباح هذا اليوم 28 يناير 2021.

ويشمل المؤشر هذا العام 180 بلدا وإقليما في العالم، وتعتمد الشفافية الدولية للوصول الى حساب هذا المؤشر على 13 مصدراً مختلفاً للبيانات من 12 مؤسسة مختلفة تقدم تقاريرها بشكل مستقل، ويعكس تقييم الخبراء والمسؤولين التنفيذيين على المستوى العالمي لعدد من مظاهر الفساد في القطاع العام، لا يشمل المؤشر أي احصائيات أو معلومات أو مؤشرات عن التهرب الضريبي أوغسيل الأموال أو التحويلات المالية غير المشروعة. ويظهر تحليل المؤشر أن الدول التي حققت نتائج جيدة على المؤشر لديها إنفاذ قوى لقوانين تتعلق بمكافحة الفساد ولوائح لتنظيم تمويل الحملات الانتخابية ومشاركة واسعة للمشاورات السياسية. وقد تربعت الدنمارك ونيوزيلندا على قمة المؤشر برصيد 88 /100 نقطة. وجاءت سوريا و الصومال و جنوب السودان في المرتبة الأخيرة، برصيد 14 ، و 12 ، و 12 نقطة على التوالي.

إن بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد تغطي الجوانب التالية، استنادا الى الصيغة المحددة التي طُرح بها السؤال عند جمع هذه البيانات وكذلك تحليلات التقارير الواردة من المصادر المعتمدة:

1. **الرشوة.**
2. **اختلاس المال العام.**

3. **انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العواقب.**
4. **قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.**
5. **عبء الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها التي من شأنها زيادة فرص ظهور الفساد.**
6. **التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.**
7. **ملاحقات قضائية وجنائية حقيقية للمسؤولين الفاسدين.**
8. **توفر قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالممتلكات الخاصة والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف كبار الموظفين العموميين.**
9. **مدى توفر الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.**
10. **السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة .**
11. **قدرة المجتمع المدني على النفاذ الى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.**
12. **الوصول الى المعلومات بحرية وسهولة ومستوى الافصاح والشفافية.**

وتعاين بعض المصادر أيضا الآليات المتاحة لمنع انتشار الفساد في البلدان المعنية، مثل:

1. **قدرة الحكومة على تعزيز آليات النزاهة.**
2. **الملاحقة القضائية الفعلية للمسؤولين الفاسدين.**
3. **الإلتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و وجود قوانين كافية تضبط التصريح بالمكاسب المالية ومنع تضارب المصالح والنفاذ إلى المعلومة.**

وتظهر دراسة الشفافية الدولية إن هناك تراجع في جهود مكافحة الفساد على المستوى العالمي حيث لم تزداد جهود هذه الدول وبقيت تراوح مكانها سواء على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي وتضاعف هذا التراجع في ظل أزمة جائحة الكورونا (كوفيد – 19). حيث كشف مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 أن الفساد المستشري يقوض أنظمة الرعاية الصحية ويؤدي إلى التراجع الديمقراطي وسط تفشي الجائحة.

وقالت ديليا فيريرا روبيو، رئيسة منظمة الشفافية الدولية: "إن كوفيد- 19 ليس مجرد أزمة صحية واقتصادية، إنها أزمة فساد في إدارته وهو أمر نفشل فيه حاليا ." لقد اختبر العام الماضي الحكومات بشكل غير مسبوق في الذاكرة، وكانت تلك الحكومات التي تتسم بمستويات أعلى من الفساد أقل قدرة على مواجهة التحدي. ولكن حتى على الدول التي أتت في قمة مؤشر مدركات الفساد يجب أن تعالج بشكل عاجل فاعلية دورها في مواجهة استمرار الفساد في الداخل والخارج".

ولشعور جمعيتنا بهذا الوضع المقلق على المستوى الصحي وفي مجال مكافحة الفساد. طالبت الجمعية في احتفالها بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد بتاريخ 9 ديسمبر دول G20 أثناء

اجتماعهم في المملكة العربية السعودية بذلك التاريخ، بأهمية شمول الدول الفقيرة بنصيبها العادل من لقاح كوفيد – 19 وبأسعار تفضيلية. و ما يبعث على القلق تصريحات المدير العام لمنظمة الصحة العالمية التي يقول فيها ان الدول الغنية تستحوذ على أغلب انتاج اللقاحات فيما تترك الدول الفقيرة خلف الركب في تعارض صريح لأهداف الأمم المتحدة التي تسعى لتحقيقه ضمن أهداف التنمية المستدامة (أن لا يترك أحد خلف الركب). كما لابد من التطرق إلى أسعار اللقاحات التي توزع في بعض الدول حيث تعتبر أسعارها مرتفعة مقارنة بمستوى دخل أغلب مواطنيها وتدعوا الجمعية بتوزيع اللقاحات على جميع هذه الدول مجانا وعلى الدول الغنية بحكم مسئوليتها الاخلاقية تغطية تكاليف اللقاح للدول الفقيرة.

لقد توصلت الشفافية الدولية إلى أن نتائج العام الماضي قد أبرزت تحديات النزاهة والشفافية حتى لدى الدول التي حصلت على أعلى الدرجات، ما يثبت أنه لا يوجد بلد خالٍ من الفساد. وللحد من الفساد وللاستجابة بشكل أفضل للأزمات المستقبلية، توصي منظمة الشفافية الدولية جميع الحكومات بما يلي:

1. **تعزيز قوة المؤسسات الرقابية من أجل ضمان وصول الموارد لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.**
2. **ويجب أن يكون لدى سلطات مكافحة الفساد والمؤسسات الرقابية ما يكفي من الأموال والموارد والاستقلالية التي تمكنها من أداء واجباتها.**
3. **ولضمان وجود معاملات تعاقدية مفتوحة وشفافة لمكافحة ارتكاب المخالفات، وتحديد تضارب المصالح، وضمان التسعير العادل.**
4. **الدفاع عن الديمقراطية وتعزيز الفضاء المدني لخلق الظروف المواتية لمساءلة الحكومات.**
5. **نشر البيانات ذات الصلة وضمان الوصول إلى المعلومات وذلك لضمان حصول الجمهور على معلومات سهلة ومفيدة، ويسهل الوصول إليها في الوقت المناسب.**

إن جهود مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما تراها منظمة الشفافية الدولية، لا تزال ضعيفة ولم تأخذ البعد المطلوب لمكافحة الفساد. لذلك يستمر المعدل العام للمنطقة العربية بمعدل 100/34 ويعود ذلك حسب تقييم الشفافية الدولية إلى الحد من الحريات العامة والضغط على الوضع الحقوقي وحرية الرأي والتعبير والى البيئة القانونية غير الجدية لمكافحة الفساد، والى تأثير المال السياسي في الانتخابات التي لم تعد محايدة. لذلك ليس من المستغرب أن الفساد لا يزال مرتفعا وبقوة وإن جهود مكافحته تبوء بالفشل في أغلب الأحيان. إن القيادة بحاجة لتعزيز الضوابط والتوازنات وأهمها دعم حقوق المواطنين وإعطاء التزامات مكافحة الفساد أولوية.

تقول منظمة الشفافية الدولية في تقييمها للدول العربية في تقريرها السابق، " تحسن موقع هذه الدول مقارنة بالعام الذي قبله، لا تعكس المشكلات التي لا تعد ولا تحصى في البلدان، بما في ذلك سجل حقوق الإنسان غير المرضي، والقيود الشديدة على الصحفيين والناشطين السياسيين وناشطي

المجتمع المدني وترى الشفافية الدولية إن على هذا البلدان إنهاء حملتها على الحريات المدنية وتعزيز المزيد من عمليات التدقيق في أعمال السلطة التنفيذية لتعزيز الشفافية والمساءلة".

وركزت في تقريرها لهذا العام على لبنان والمغرب، وتقول عن لبنان "لم يخضع أي مسؤول عام للمحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال التحقيقات جارية بشأن انفجار مرفأ بيروت في آب/ أغسطس 2020. وفي حين تم توجيه اتهامات إلى بعض كبار المسؤولين فيما يتعلق بالانفجار، لا تزال المساءلة محدودة. ولا تزال المحاكم تفتقر إلى الاستقلالية، على الرغم من القوانين الجديدة التي سنها البرلمان لتعزيز القضاء ومعالجة قضايا استرداد الأصول. وعلى الرغم من اعتماد قانون لإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد مؤخراً، فإن هذه الهيئة المتخصصة لم ترَ النور بعد".

ومما تجدر الإشارة اليه الأوضاع السياسية والأمنية التي مرت بها بعض الدول العربية في العام 2019 واستمرت فيما بعد ومنها ما حدث ولازال في (السودان، العراق ولبنان) حيث كان الفساد واسترداد الأموال المنهوبة بواسطة الفاسدين أحد أهم مطالب المتظاهرين. نجح السودان في الانتقال لمرحلة انتقالية جديدة ولكنها لازالت محفوفة ببعض مخاطر الانزلاق الى الوضع الذي كان سائداً آنداك مالم يتم حسم بعض المواضيع وعلى الأخص المواضيع الحقوقية وحرية الرأي والتعبير وتقديم العناصر الفاسدة للقضاء والانتهاء من المرحلة الانتقالية بسلاسة.

وترى الشفافية أنه في جميع أنحاء المنطقة، لقد تركت سنوات من الفساد، البلدان غير مستعدة لمثل هذه الطوارئ، بشكل يرثى له لمواجهة جائحة كوفيد- 19 إذ افتقرت المستشفيات والمراكز الصحية إلى الموارد والتنظيم اللازمين للاستجابة بفعالية للموجة الأولى من الحالات. وعانت المستشفيات العامة من نقص الإمدادات والموظفين.

وفي بداية أزمة تفشي جائحة كورونا ناقشت فروع الشفافية الدولية في المنطقة العربية الوضع الصحي الطارئ وتأثيره المتوقع على ازدياد حالات الفساد وتوصلت لمجموعة من التوصيات، تتعلق بحوكمة الإجراءات المتخذة لمكافحة كوفيد-19 والإجراءات التي ترى هذه الفروع أهمية اتباعها في العطاءات والمشتريات العامة خلال حالات الطوارئ وكذلك في إدارة صناديق الدعم والتبرعات لمواجهة هذه التداعيات وأكدت على أهمية اتباع مبادئ الشفافية والحوكمة في ادارة هذه الصناديق والإلتزام بقوانين المشتريات قدر الإمكان للمشتريات الطارئة وخضوع هذه المشتريات وأموال الصناديق المخصصة لدعم الاقتصاديات، للمراجعة والتدقيق والإفصاح حول كيفية التصرف في هذه الأموال.

<u>أما على المستوى الوطني:</u>

لقد تراجع موقع البحرين على المؤشر نقطة واحدة حيث تبوأت الترتيب رقم 78 على المستوى العالمي بعد أن كان ترتيبها 77 في العام 2019 وسبق أن كانت في الترتيب 99 في العام 2018 مع بقاء الدرجة كما هي دون تغيير 100/42 بعام 2019 ولازالت البحرين لم تحقق الدرجة 50 وهي

منتصف الترتيب، وتحتاج البحرين إلى بذل المزيد من الجهود للعودة إلى موقع البحرين كما كان في السابق حيث كانت تتبوأ المركز 27 على المستوى العالمي والثالث عربياً في العام 2003.

وعلى مستوى جائحة كورونا، لقد نجحت البحرين في الحد من آثار الجائحة سواء على المستوى الصحي أو على المستوى الاقتصادي، حيث حقق فريق البحرين بقيادة سمو الشيخ سلمان بن حمد ولي العهد رئيس مجلس الوزراء نجاحاً سواء على مستوى إنخفاض الوفيات بنسبة تقل عن 0.4% من الأصابات وبلغت نسبة المتعافين 98% وهي نسبة نجاح عالية جداً. أما على مستوى توفير اللقاحات المتنوعة والتي وصل عدد المواطنين والمقيمين الذين أخدوا اللقاح الى أكثر من 100 ألف حيث يقدم اللقاح مجانا للجميع بناء على توجيات جلالة الملك. أما على المستوى الاقتصادي فقد خصصت الحكومة مبلغ 4.3 مليار دينار بحريني ما يعادل (11 مليار دولار أمريكي) لدعم وتشجيع الاقتصاد الوطني وعلى الأخص دعم العمالة الوطنية حيث تحملت الحكومة تسديد رواتب ثلاثة أشهر كاملة ونصف الراتب لثلاثة أشهر أخرى للموظفين البحرينيين في الشركات الوطنية، كما سددت الحكومة جزء كبير من فواتير الكهرباء عن المواطنين. وقدمت دعم مباشر للشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كورونا. ولابد لنا هنا من التأكيد على التوصيات المتعلقة بالإلتزام بتدقيق عمليات صرف هذه المساعدات والدعم وإخضاغها للمراجعة والتدقيق المالي، كما ينطبق هذا الأمر على صندوق المشاركة الأهلية تحت مسمى فينا - خير الذي بلغ حجم المبالغ التي جمعت فيه ب 100 مليون دولار أمريكي.

وتعتقد الجمعية أنه لكي تستطيع البحرين تحسين ترتيبها على المؤشر فإنه يتطلب اتخاذ خطوات فعلية سواء من البرلمان أو الحكومة والتعجيل بتنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها البحرين في العام 2010. وعلى الأخص ما يلي:-

1. **إصدار قانون إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد.**
2. **إصدار قانون حق الحصول على المعلومات.**
3. **إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين.**
4. **إصدار استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد يشارك في إعدادها المجتمع المدني وقطاع الأعمال.**
5. **إستكمال المنظومة التشريعية الخاصة بمكافحة الفساد لإيجاد بيئة مناسبة للقيام بذلك.**
6. **وضع برنامج واضح ومعلن لإختيار كبار الموظفين العموميين وعلى الأخص من الدرجات العليا بحيث يخضع المتقدمين لهذه المناصب للمنافسة والتقييم.**
7. **تفعيل متابعة تنفيذ توصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية.**

استمرت الجمعية في تكرار هذه التوصيات منذ العام 2008 حتى الآن. وتأمل أن يكون هناك تحرك حقيقي وسريع والذي بالتأكيد سينتج عنه تحسن في موقع البحرين من خلال اتخاذ الاجراءات المؤدية لذلك.

شكراً لحسن استماعكم

ونفتح باب الأسئلة والتعليقات

أولاً:- جرى الإستعانة ب 13 مصد ا ر لإعداد مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 وهى:

1. السياسة القُطرية وتقييم المؤسسات لبنك التنمية الإفريقي 2018.
2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان(Stiftung Bertelsman) للعام 2020.
3. مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان (Bertelsman Stiftung) للعام 2020.
4. تصنيف المخاطر للدول، الصادر عن وحدة التحريات الإقتصادية لمجموعة الإيكونوميست Economist لسنة 2020.
5. تقرير فريدوم هاوس(Freedom House) عن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لسنة 2020
6. تصنيف المخاطر للدول الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت) Global Insight (لسنة 2019
7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية - استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية عام 2020.
8. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الإستشارية لتقييم المخاطر السياسية والإقتصادية لسنة 2020
9. الدليل العالمي لمخاطر الدول الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية لسنة 2020.
10. سياسة البنك الدولي القُطرية وتقييم المؤسسات لسنة 2019.
11. إستطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الإقتصا دي العالمي لسنة 2019.
12. مؤشر استطلاع آراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون لسنة 2020
13. مشروع أنماط الديمقراطية (v.10 V-Dem) لسنة 2020.

ثانياً:- تطور مركز البحرين على مؤشر مركات الفساد خلال الفترة بين العامين 2003-2020.

السنة	الترتيب العالمي	الدرجة	التغيير في الموقع	التغيير في الدرجة
2020	78	42	1-	-
2019	77	42	22+	6+
2018	99	36	4+	.
2017	103	36	33-	7-
2016	70	43	27-	8-
2015	50	51	1+	2+
2014	55	49	6-	1+
2013	57	48	4-	3-
2012	53	51		
2011	46			
2010	48			

السنة	الترتيب العالمي
2009	46
2008	43
2007	46
2006	36
2005	36
2004	34
2003	27

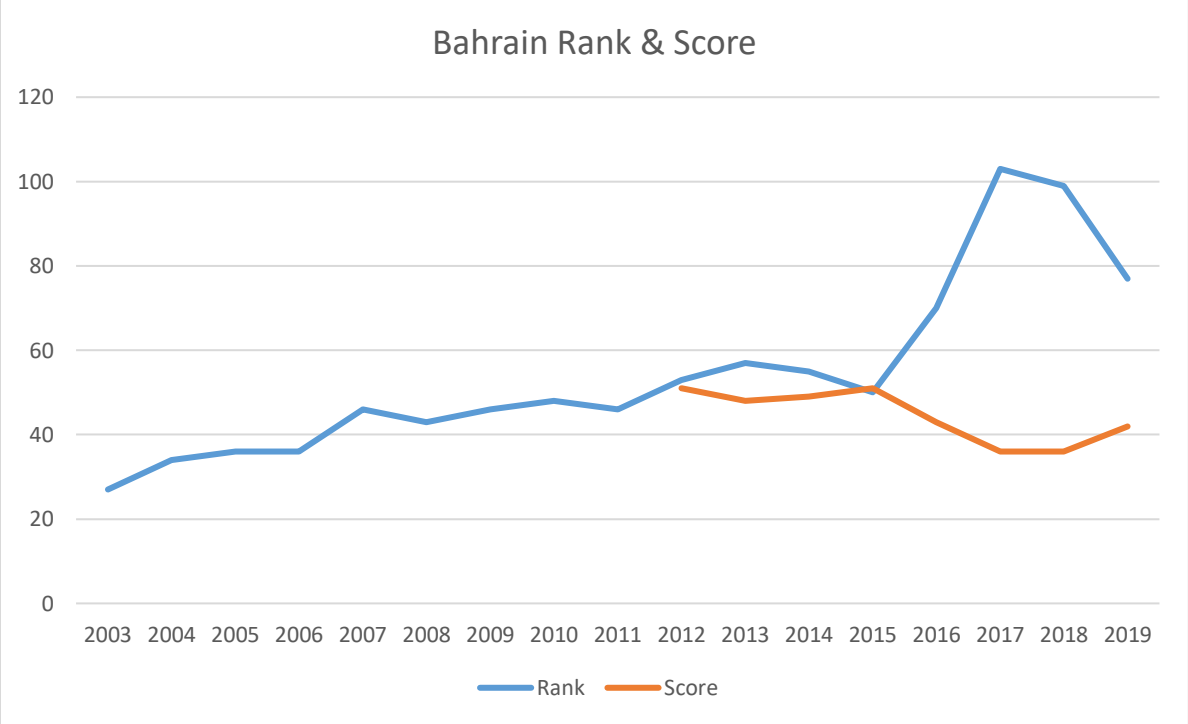

ثالثاً:- موقع الدول العربية على المؤشر لعام 2020.

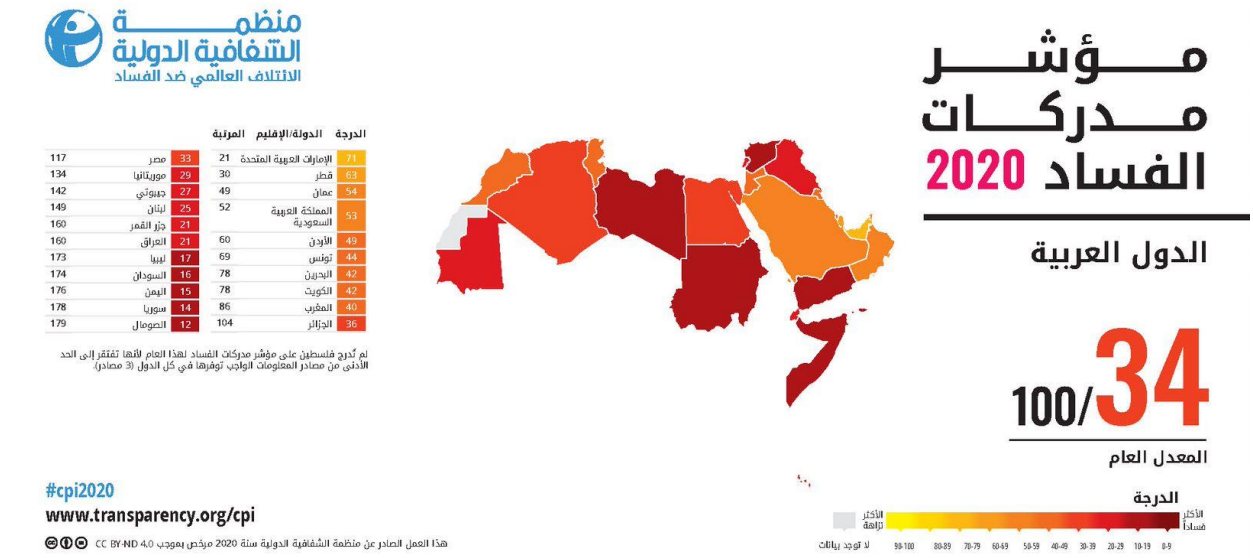

رابعاً:- ترتيب مواقع الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 مقارنة بالعام 2019.

الترتيب العربي	الدولة	عدد المصادر	ترتيب 2019	الدرجة 2019	ترتيب 2020	الدرجة 2020	التغير في الترتيب
1	الإمارات العربية المتحدة	8	21	71	21	71	-
2	دولة قطر	7	30	62	30	63	-
3	سلطنة عُمان	6	56	52	49	54	7+
4	المملكة العربية السعودية	7	51	53	52	53	1-
5	المملكة الأردنية الهاشمية	8	60	48	60	49	-
6	الجمهورية التونسية	7	74	43	69	44	5+
7	مملكة البحرين	6	77	42	78	42	1-
8	دولة الكويت	6	85	40	78	42	7+
9	المملكة المغربية	7	80	41	86	40	6-
10	الجمهورية الجزائرية	7	106	35	104	36	2+
11	جمهورية مصر العربية	7	106	35	117	33	11-
12	موريتانيا	6	137	28	134	29	3+
12	جيبوتي	5	126	30	142	27	16-
13	الجمهورية اللبنانية	7	137	28	149	25	12-
15	جزر القمر	4	153	25	160	21	7-
16	جمهورية العراق	5	162	20	160	21	2+
17	ليبيا	5	168	18	173	17	5-
18	جمهورية السودان	7	173	16	174	16	1-
19	الجمهورية العربية اليمنية	7	177	15	176	15	1+
20	الجمهورية السورية	5	178	13	178	14	-
21	جمهورية الصومال	5	180	9	179	12	1+

خامساً:- أفضل عشر دول على المؤشر لعام 2020.

سادساً:- أسوأ عشر دول على المؤشر 2020.

الجمعية البحرينية للشفافية
المؤتمر الصحفي
منظمة الشفافية الدولية
الائتلاف العالمي ضد الفساد
مؤشر
مدركات
الفسا
www.transparency.org
#cpi2020

ية البحرينية للشفافية
مؤتمر الصحفي
ؤشر
دركات
www.transparency
#cpi2020
-00:38